

نحو صفات تراثية في أعمال المستشرقين الدين والدولة عند أبي الحسن العاشر

بقلم فرتاز روزنتال^(١)

الترجمة والتعليق د. عفت الشرقاوي^(*)

تحظى مشكلة العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية في الإسلام بأهمية خاصة ، بحيث لا نكاد نعثر على مناقشة للموضوع بقلم مؤلف من مؤلفي المسلمين في العصر الوسيط من غير أن نتوقع أن نجد فيها شيئاً ذا بال^(٢) ولعل أملنا في العثور على فائدة محققة فيما نقرأ يزداد أكثر ما يزداد إذا كان المؤلف الذي نحن بصدده حريراً - نظراً لظروف عصره وملابسات بيئته الثقافية - أن يكون ذا نزعة فكرية مستقلة فيما يعرض له من موضوعات.

(١) نشر هذا المقال في العدد الثالث من المجلة الدورية التي يصدرها المركز الإسلامي في لندن باسم Islamic State and Religion According to Abu Al-Amiri Quarterly Hassen Al-Amiri . والمؤلف مستشرق الماني له مؤلفات واسعة في اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، وقد عاش : ١٩١٤-٢٠٠٣ (المترجم).

(*) أستاذ الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس.

(٢) في عبارة المؤلف ما يوحى بوجود صراع بين السلطة الزمنية والقيادة الروحية في الإسلام ، وهذا غير صحيح ، سواء على الصعيد التاريخي والواقعي لتطور الدولة الإسلامية ، أو على الصعيد النظري والفلسفى ، أعني فيما يتعلق باصل النظرية الإسلامية في السياسة ، وما ألف حولها من كتب تتناول نظام الدولة الإسلامية بالدراسة . ذلك أنه لا يوجد في الإسلام سلطة كهنوتية تعطي نفسها مكانة مقدسة باسم الله: لأن أصحابها يشغلون مركزاً خاصاً بوصفهم وزراء لله تعالى . ومثل هذه النظرية غريبة على الدولة الإسلامية من حيث الفلسفة السياسية والواقع التاريخي ، وليس لها من أصداء في الثقافة الإسلامية إلا فيما نعثر عليه عند بعض فلاسفة الشيعة حول نظرية الإمامة في الحكم . ويدو أن المؤلف قد وقع في هذا التعميم العارف تحت تأثير تصوره الخاص للطابع المميز لعلاقة رجال الدين بسلطة الدولة في تاريخ أوروبا ، انظر في ذلك مثلاً كتاب سعيد عبد الفتاح عاشر ، «تاريخ أوروبا في العصور الوسطى»، الفصل الخاص بالإمبراطورية والبابوية ص ٢٠٧ ، وانظر أيضاً كتاب Henry S. Lucas عنوانه : النهضة والإصلاح The Renaissance and the Reformation الصادر في نيويورك سنة ١٩٦٠.

ويميل المؤلفون المسلمين ، على عكس ما يتصور روزنتال ، إلى تفسير العلاقة بين الإمام أو العاشر من ناحية ، والرعاية من ناحية أخرى على ضوء نظرية شبيهة بنظرية العقد الاجتماعي من حيث التزام كل من الطرفين بحقوق الآخر . فالامر لا يبعد أن يكون عقداً عرفياً ينظم العلاقة بين الحاكم ورعاياه في ظل مجموعة من الحقوق والواجبات ، فلامام كما يقول الماوردي: «عقد لا يتم إلا بعاقد ، كالقضاء إذا لم يكن من يصلح له إلا واحد لم يصر قاضياً حتى يولاه» . «الأحكام السلطانية»، ص ٨ ، المكتبة التوفيقية، وانظر كتاب «الثقافة الإسلامية والعمران المعاصرة»، مقال أح. قريشي بعنوان : أسس الثقافة الباكستانية ص ٤٤٠ ، النهضة ، ١٩٥٥ ، وانظر أيضاً كتاب «روح الدين الإسلامي»، عبد الفتاح طبارة ص ٢٥٧ ، كذلك راجع كتاب سعيد عبد الفتاح عاشر بعنوان «بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى» ، ص ٣٨٥ . (المترجم)

وليس هناك من شك في أن أبا الحسن محمد بن يوسف العامري كان باحثاً من هذا الطراز .

نشأ العامري في خراسان وإذا صع ما روى من أنه كان تلميذاً لأبي زيد البلاخي، فإن من المرجح أنه ولد في أوائل القرن الرابع الهجري (أي ما يقابل العقد الثاني من القرن العاشر الميلادي). ولقد عاش العامري وتعلم في المدينة التي ولد فيها (نيسابور) ليصبح بعد ذلك باحثاً متمكناً في الفلسفة القديمة (اليونانية)، وليفادر مدینته بعد ذلك رجلاً مثقفاً ناضجاً الرأي. وكانت بغداد في ذلك الوقت لاتزال تحظى بكل ما كانت جديرة به من الشهرة الذائعة بوصفها أهم مراكز الثقافة والعلم في العالم الإسلامي، وهي المكانة التي اكتسبتها منذ حكم العباسيين الأوائل. على أن هذه المدينة العظيمة كانت قد وصلت آنذاك إلى حال لم تعد فيه قادرة على أن تمد يديها بالتشجيع والعون المطلق لكل من كان يستحق ذلك من العلماء والفنانين الذين كانوا يتواجدون عليها لهذا الفرض . ولذلك سرعان ما وجد العامري أن ظروف الحياة في هذه المدينة لم تعد تلائمه وسط علمائها الذين لم يفسحوا له مجالاً بينهم^(١) ، فلم يلبث أن عاد أدراجه، ولكنه أثر في طريق العودة أن يبقى مدة من الزمان في بلاط ابن العميد . وقد تمت هذه الزيارة التي قام بها العامري لبغداد قرب منتصف القرن الرابع الهجري (أي ما يقابل سنة ٩٦٥ ميلادية تقريباً) . فاما ما ذكر في بعض المصادر من أنها كانت سنة ٣٦٤ هجرية (أي سنة ٩٧٤ ميلادية تقريباً) فإنه أقرب إلى أن يكون نتيجة لوهם بعض المؤلفين من أن يكون إشارة إلى زيارة أخرى له^(٢) . وحوالى سنة ٣٧٠ هجرية (٩٨٠ - ٩٨١ ميلادية) نصادف العامري بالقرب من نيسابور يوضع لبعض الصوفية المتسائلين

(٢) هذا من استنتاج المؤلف . وهو قول مرجوح في أغلب الظن . وقد أثبتت دراسة الدكتور أحمد عبد الحميد غراب عن حياة العامری زيارتين لبغداد: الأولى سنة ٣٦٠ هـ تقریباً ، والثانية سنة ٣٦٤ هـ . انظر مقدمة تحقيق كتاب «العلام بمناقب الإسلام»: لأبي الحسن محمد بن يوسف العامری - تحقيق ودراسة ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ . ص ٨ . وقد ذهب أ.م.ك. روسن E.K. Rowson إلى ما يشبه ذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب العامری : «الأمد على الأبد»، دار الكتبى بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١١

عن حقيقة قد تبدو غريبة في ظاهر الأمر ، وهي أن الزهاد وأهل التقوى يحق لهم أن يكشفوا عن اهتمامهم بما يجري من أحداث السياسة في عصرهم^(١) . وقد مات العامری بعد ذلك بأعوام قليلة في نیسابور على ما يبدو في ٢٧ شوال سنة ٢٨١ هجرية المقابل للسادس من يناير سنة ١٩٦٣م.

وقد تنقل العامری بين مجالس التوحیدي وابن مسکویه^(٢) ، وكان ابن هندو من

= ومهمما يكن من أمر فإن الإشارة إلى الزيارة الأولى تعتمد على نص ورد في «تجارب الأمم»: لابن مسکویه الذي يروى أن العامری قد قصد ابن العمید بعد أن «ورد من خراسان ، وقصد بغداد ، وعاد وعنه أنه فيلسوف تام ، وقد شرح كتب أرسطو طالیس، وشاخ فيها . فلما اطلع على علوم الأستاذ الرئیس (ابن العمید) برک بین بدیه ، واستأنف القراءة عليه . وكان يعد نفسه في منزلة من يصلح أن يتعلم منه فقرأ عليه عدة كتب مستقلة ، ففتحها عليه ، ودرسه إياها»، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

وأما الزيارة الثانية فهي تعتمد على ما جاء في «المقابسات»، وفيها يذكر أبو حیان التوحیدي العام الذى ورد فيه العامری ببغداد وهو عام ٢٦٤ هجرية في صحبة أبي الفتح ذى الكفايتين الذى تولى الوزارة بعد وفاة والده ابن العمید سنة ٢٦٠ هجرية : «فلقي من أصحابنا البغداديين عنتا شديداً ومناكدة؛ وذلك لأن طباع أصحابنا معروفة بالعدة والتوقى على فاضل يرى من غير بلدتهم، وذلك كله جالب للتخاصف، مانع من التناصف، وهو خلق تابع لهوامهم، وترامهم قد احتاجوا من أجل ذلك إلى علاج شديد، ومقاومة طويلة، وقل من يتخلص إلى غاية هذا الباب لغلبة الطباع، وسوء العادة، وشرارة النفس»، المقابسات ص ٣٠٧ بتعتیق السندوبي . ويشكك روزنثال - كما رأينا - فيما ثبتته هذه الروایة من تاريخ للزيارة التي حملت بعض الباحثین على الظن بأنهما زیارتان ، ولكن باحثین آخرين يأخذون بظاهر النصوص لإثبات الزيارتین كما فعل غراب وروسن .

(١) هذه ترجمة لعبارة المؤلف ، وهي تحتاج إلى إيضاح لما توهם من ليس اشتغال الصوفية بأمور السياسة في ذلك الوقت . والأرجح أنه يعتمد على نص ورد في كتاب «الإمتاع والمؤانسة»: لأبي حیان التوحیدي ، وفيه يروى قصة جماعة من المتتصوفة في عصره ، وجدوا أنفسهم فجأة يخوضون في أمور السياسة ، بعد أن اشتغلت خراسان بالفتنة : «وغلال السعر ، وأخيفت السبل ، وكثير الإرجاد ، وساءت الظنون ، وضجت العامة ، والتيس الرأى ، وانقطع الأمل وكان البلد يتقى ناراً بالسؤال والتعرف ، والإرجاد بالصدق والكذب ، وما يقال بالهوى والعصبية». غير أن هؤلاء المتتصوفة ما لبثوا أن لاموا أنفسهم على ما كان من انشغالهم بأمور السياسة ، فلما قصدوا أصحاباً لهم من الزهاد والمتتصوفة واحداً بعد واحد ، وجدوهم جميعاً يتساملون - كما كانوا يتساملون - عن شؤون السياسة ، فعجبوا لأمرهم ، حتى إذا صادفوا في طريقهم أبا الحسن العامری برب لهم انشغالهم بما يبدو لهم أنه من أمور الدنيا ، مع أنهم من المتتصوفة الزاهدين فيها ، قائلاً : «فني طى هذه الحال الطارئة غيب لا تفرون عليه ، وسر لاتهدون إليه . وإنما غركم ظنككم بالزهاد . وقلتم لا ينبعي أن يكون الخبر عنهم كالخبر عن العامة ، لأنهم الخاصة ، ومن الخاصة خاصة الخاصة ... أما العامة فإنها تلهج بحديث كبرائها وساستها ، لما ترجو من رخاء العيش ، وطيب الحياة ، وسعة المال ، ودور الرفاعة ، واتصال الجلب ، ونفاق السوق ، وتضاعف الربح ، فاما هذه الطائفة العارفة بالله ، العاملة لله ، فإنها مولعة أيضاً بحدث الأمراء ، والجبابرة العظام ، لتقف على قدرة الله فيهم ، وجريان أحكامه عليهم ، وتقوذ مشيتيه في محابיהם ومكارههم في حالى التمعة عليهم ، والانتقام منهم وبين الخاصة وال العامة في هذه الحال وفي غيرها فرق يتضح لمن رفع الله طرفه إليه وفتح باب السر فيه عليه». الإمتاع والمؤانسة ، ج ٢ ، ص ٩٢ - ٩٦ . وهذا النص يؤكد أن اهتمام متتصوفة العصر بأحداث السياسة ، على لسان العامری، لم يكن اهتماماً سياسياً أو تاريخياً . كما توهם عبارة روزنثال ، وإنما كان اهتماماً صوفياً في جوهره ينبع من مقام التقوى ويدور حول معانٍ العطة والاعتبار بالمعنى الصوفي المحسن (المترجم).

(٢) ومع ذلك فقد عاب أبو حیان التوحیدي- على ابن مسکویه أنه لم يفتن الفرصة فيفيد من اتصاله بالعامری كما ينبغي، وفي ذلك يقول: «ولقد قطن العامری الري خمس سنین جمیعه (مجموعه) ، ودرس وأملی ، وصنف وروى، فما أخذ عنه ابن مسکویه كلمة واحدة، ولا عن مسألة ، حتى كأنه بينه وبينه سد. ولقد تجرع على هذا التوانى الصاب والعلقم، وموضع بنفسه حنظل الندامة في نفسه، وسمع بأذنه قوارع الملامة من أصدقائه، حين لم ينفع ذلك كله، «الإمتاع والمؤانسة» ، ج ١ ، ص ٣٦ . (المترجم).

تلامذته على ما ييدو^(١). كذلك يقال إنه كان على اتصال علمي بابن سينا، وهو أمر بعيد الاحتمال^(٢)، فقد كان عمر ابن سينا أحد عشر عاما فحسب وقت وفاة العامري. ويشيد العلماء الذين عرفوه بمواهبه العقلية - وإن كانوا أقل إعجاباً بصفاته الشخصية - كما يكثرون من الاستشهاد بنصوص من مؤلفاته وملحوظاته العلمية. وقد ألف العامري كثيراً من الكتب، وهو يذكر منها ما لا يقل عن تسعه عشر مؤلفاً في كتابه: «الأمد على الأبد»^(٣).

غير أن ذوي النزعة المحافظة من علماء أهل السنة لم يرتضوا منهج العامري في البحث. وقد ردوا في ابتهاج صريح - بمناسبة وفاته - قصة عالم من العلماء مات في نفس اليوم الذي مات فيه العامري ، فرأه أحدهم فيما يرى النائم، وهو يؤكد له أنه قد فاز بدخول الجنة ، بعد أن سيق العامري إلى النار. كذلك اتهمه التوحيدى في لحظة من لحظات إنايته بأنه صنف كتاباً في الدفاع عن الإسلام، ليكتسب بذلك رضا العامة^(٤).

(١) هو أبو الفرج على بن الحسين الكاتب، وكان أديباً شاعراً وطبيباً ، ولد في الري ، وتلقى ثقافته في الفلسفة اليونانية في فنيساپور، له عدد من الكتب طبع منها : «الكلم الروحانية من الحكم اليونانية»، وقد طبع في دمشق سنة ١٩٠٠. وقد عمل ابن هندو في بلاط البوهين حتى وفاته سنة ٤٤٢هـ.

(٢) ولد ابن سينا عام ٢٧٤هـ أو عام ٢٧١هـ في رواية أخرى. وقد مات العامري سنة ٢٨١هـ، ولذلك يصح لروزنثال أن يستبعد ما تردد على السنة كثير من الباحثين من الاتصال العلمي بينهما. وقد يكون السبب في ذلك أن ابن سينا عنى بالإجابة عن مسائل معينة كان قد أثارها العامري من قبل. ولا يعني ذلك في تاريخ العلوم اتصالاً علمياً مباشراً بين الرجلين ، كما فهم الأستاذان أحمد أمين وأحمد الزين في تحقيقهما لكتاب «الإمتاع والمؤانسة»، هامش ج ١ ص ٣٦ ، وكما فهم من بعدهما إبراهيم الكيلاني في تحقيقه لكتاب : «البصائر والذخائر» ، ج ١ ، ص ٥١٥ ، الهامش، بناء على أن من جملة كتب ابن سينا كتاباً عن الأوجية لسؤالات العامري (المترجم).

(٣) وهذه الكتب كما جاءت في ذلك الكتاب هي : «الإبانة عن علل الديانة» ، «الإعلام بمناقب الإسلام» ، «الإرساد لتصحيح الاعتقاد» ، «النسك العقلي والتصرف الملي» ، «الاتمام لفضائل الأنام» ، «التقرير لأوجه التقدير» ، «إنقاذ البشر من الجبر والقدر» ، «الفصول البرهانية للمباحث النفسانية» ، «فضول التأدب وأصول التعبير» ، «الإبشر والإشجار» ، «الافتتاح والإيضاح» ، «العنابة والدراءة» ، «الأبحاث عن الأحداث» ، «استفتح النظر» ، «الإبصار والمبصر» ، «تحصيل السلامة عن العصر» ، «الأسر» ، «التبصیر لأوجه التعبير»، انظر كتاب «الأمد على الأبد»، ص ٥٦ . (المترجم).

(٤) لا يعني ذلك ضرورة شيئاً يثير الشك في عقيدة العامري من جهة التوحيدى ، وإنما كان ذلك أثراً من آثار الصراع الفكري بين علماء السنة وفلسفية الإسلام ، ابتداء من الكندي حتى ابن سينا وابن رشد فيما بعد. فقد اتهم كثيرون من حاولوا التوفيق بين الدين والفلسفة والتقرير بينهما بصورة ما ، باتخاذ هذه الدعوة ستاراً للكيد للإسلام كما روى التوحيدى عن بعض خصوم الفلسفه في هذا المقام. كذلك رمى الفزالي بعد ذلك ابن سينا وغيره من الفلسفه بالكفر في عدد من المسائل ، كما نرى في كتابه: «تهاافت الفلسفه». ويعود أن العامري قد عانى ما عاناه غيره من الفلسفه من قبل ومن بعد : «فما زال مطروحاً من صفع إلى صفع، ينذر دمه ، ويرتصد قته، فمرة يتعرض بفتنه ابن العميد، ومرة يلجم إلى صاحب الجيش فنيساپور ، ومرة يتقارب إلى العامة بكتب يصنفها في نصرة الإسلام، وهو على ذلك يتم ويفقد بالإنحاد ، ويقدم العالم ، والكلام في الهيولى والصورة، والزمان والمكان ، وما أشبه ذلك من ضروب المهزيان التي ما أنزل الله بها كتابه ، ولا دعا إليها رسوله، ولا أفاضت فيها أمتها. ومع ذلك يناغي صاحب كل ذي بدعة ، و يجعلس إليه كل منهم ، ويلقى كلامه إلى كل من ادعى باطننا للظاهر وظاهرًا للباطن. وما عندي أن الأئمة الذين يأخذونهم ويقتبسون منهم كأرساطو طاليس وسقراط ، وأفلاطون - رمحط الكفر - ذكرروا في كتبهم حدائق الظاهر والباطن ، وإنما هذا من نسج القداحين في الإسلام ، المسائرين على أنفسهم ما هم فيه من التهم». «الإمتاع والمؤانسة»، ج ٢ ، ص ١٦ . (المترجم)

بينما كان يضمّر في حقيقة الأمر أفكاراً فلسفية إلحادية^(١).

من أجل ذلك سرعان ما غطى النسيان على شهرة العامری بعد وفاته، فلا نكاد نجد من آثاره إلا إشارات عابرة لدى علماء العصور المتأخرة. فأمّا في الدراسات الحديثة فإن العامری لا يظفر بنصيب أفضل من اهتمام الدارسين ، فحيث تسوق المناسبة ذكر اسمه، لا يكاد يحقق الباحثون - عادة - فكرة واضحة عن صاحبه، وفي ملحق كتاب «تاريخ الأدب العربي» الذي وضعه كارل بروكلمان يرد ذكر العامری في ثلاثة مواضع^(٢). ولقد كان بول كراوس أول من التفت إلى مكانة العامری، كما كان أول باحث يهتم بأحد أعماله اهتماماً خاصاً^(٣). وعندما كتبت إلى كراوس أسأله أن يمدّني بما يعلم بتفصيل أوسع عن هذا العمل، كتب إلى من سوريا بتاريخ ٢٩ يوليو (تموز) سنة ١٩٣٩ ما نصه - مترجماً عن الألمانية: «في نيتني أن أتمكن من دراسة كتاب «الإبصار» للعامري ، وعدد من كتبه الأخرى في وقت ما في المستقبل». وكتاب «الإبصار» دراسة هامة في نقض علم الكلام، تتعرض في الوقت نفسه لمشكلات الإبصار من وجهة النظر الفلسفية^(٤).

ومن حسن الحظ أن الزمان قد حفظ لنا قدرًا كبيرًا من آثار العامری العلمية، فلدينا كثير من أقواله وتعليقاته الفلسفية، إذ أن جانباً من النصوص المقتبسة من كتبه يستطيع القارئ أن يتلمسها في كتاب : «صوان الحكم»^(٥) لأبي سليمان السجستاني^(٦) ،

(١) لم أجد في نصوص التوحيدى ما يؤيد ما ذكره المؤلف من اتهام التوحيدى للعامري بياضمار الأفكار الفلسفية ذات الطابع الإلحادي مع التظاهر بالتأليف فى الدفاع عن الإسلام اكتساباً لرضا العامة . وربما كان روزنتال يعتمد فيما ذهب إليه على النص الذى أشرنا إليه فى العاشرة السابقة. غير أن هذا النص يأتي فى الحقيقة على لسان العريرى فى مناظرة الليلة السابعة عشرة من ليالي «الامتاع والمؤانسة» ج ٢ ، ص ١٥ . وهو لا يعبر بالضرورة عن رأى أبي حيان الذى يقول فى وصف كتاب العامری : إنقاذ البشر من العبر والقدر»: «وهو كتاب تقىيس ، وطريقة الرجل قوية» نفسه ج ١ ص ٢٢٢ . ويقول عنه فى موضع آخر : «كان الرجل لكرازته، وغلظ طباعه ، وجفاء خلقه، يتضرر من نفسه، ويفرى الناس بعرضه، فإذا طلب منه الفن الذى قد خص به، وطولب بتحقيقه وجد على غایة الفضل» ج ٢ ، ص ٨٤ . (المترجم).

(٢) الجزء الأول ص ٧٤٤ ، وص ٩٥٨ ، وص ٩٦١ ، قارن ذلك أيضًا بما ورد فى الطبعة الثانية لكتاب «تاريخ الأدب العربي»، الجزء الأول ص ٢٣٦ .

(٣) انظر عرض كراوس لكتاب «تاريخ الأدب العربي» فى مجلة «أورينتاليا» Orientalia ، السلسلة الجديدة (سنة ١٩٣٧ ص ٢٨١).

(٤) اسم الكتاب كاملاً هو «الإبصار والمبصر». والإبصار مسألة كلامية أيضًا من حيث تعلقه بما أثير حول رؤية الله يوم القيمة، فقد قال بها بعض أهل السنة ، ونفاهما المعتزلة لما يقتضيه ذلك من التحييز والمكانية، وغير ذلك من أعراض الممكنتات مما يستعمل على الواجب المنزه عن الأعراض. (المترجم)

(٥) حققه مع ثلاث رسائل من تأليف أبي سليمان السجستاني الدكتور عبد الرحمن بدوى ، طهران، ١٩٧٤ . (المترجم)

(٦) بالإضافة إلى الفصل الخاص بالعامري فى هذا الكتاب انظر أيضًا تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى لكتاب «مسکویه جاویدان خرد»، ص ٣٤٧ فما يلي طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢ . ويشير صوان الحكم إلى العامری فى مواضع أخرى غير الفصل السابق، وانظر أيضًا ما كتبه Dr. والزر، Walzer R فى دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الثانية فى مقاله عن أفلاطون.

كما يجدها في كتابي أبي حيان التوحيدي : «الإمتناع والمؤانسة»، و«المقابسات». ولدينا بالإضافة إلى ذلك دراسات أربع من تأليف العامري ، أولها تلك المخطوططة التي عثر عليها كراوس في دار الكتب المصرية، ومخطوطتان آخرتان في مكتبة جامعة برنستون تحملان رقم ٢١٦٢ (٢٩٢ ب)^(١) وأخيراً كتاب : «الإعلام بمناقب الإسلام» الذي توجد منه نسخة خطية ضمن مخطوططة إسطنبول المعروفة بمكتبة راغب رقم ١٤٦٢ في الورقات ، ١ - ٢٨. على أن هذا الكتاب لم يجد من يهتم بتحقيقه والتعریف به تعريفاً علمياً موثقاً^(٢)، وأغلب ظني أن بول كراوس كان على علم بوجود هذا الكتاب فقد رجع إلى أجزاء أخرى من نفس المخطوططة عند تحقيقه لبعض أعمال الرazi الفلسفية^(٣).

ولقد تنسى لي دراسة كتاب «الإعلام بمناقب الإسلام» على عجل أثناء إقامتي بإسطنبول سنة ١٩٥٢ ميلادية ، ثم تفضل المسؤولون في تلك المكتبة التركية - بما عهد فيهم من استعداد ورغبة صادقة في العون - بتصوير هذا الكتاب بالإضافة إلى بقية أجزاء المخطوططة (راغب ١٤٦٢) .

ويقدم كتاب «الإعلام» - كما يدل على ذلك عنوانه نفسه - دفاعاً عن الإسلام ضد الفلسفه وفرق الباطنية. وفي هذه الدراسة يبدو موقف المؤلف من تعاليم الإسلام السنوية موقف التأييد التام ، ذلك أن غايتها التي يطمع إلى بيانها في هذه الدراسة هي أن يقيم البرهان على أن الإسلام يفوق جميع الأديان الأخرى في موقفه من المشكلات الجوهرية التي تواجه البشرية ، وذلك مثل مشكلة التنظيم السياسي ، ومسألة التفرقة العنصرية ، وقضايا العلم والمعرفة . ولعل من الجوانب التي تستحق التقدير بصفة خاصة ما يتصل بآراء العامري في السياسة ، كما تبدو واضحة في هذا الكتاب؛ ولذلك كان اختيارنا لترجمتها في هذا المقال.

يبدأ الفصل الخاص بفضل الإسلام فيما يتصل بسلطة الملك - شأنه في ذلك شأن بقية فصول الكتاب - باقتباس عدد من الأقوال المنثورة التي لا تربط بينها رابطة واضحة في ظاهر الأمر ، ولكنها تتضمن في الحقيقة خلاصة ما يدور في عقل المؤلف حول الموضوع الذي يعرض له في هذا الفصل . ووفقاً لهذه النصوص فإن سلطة الملك

(١) يشير اليهما بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب العربي» على أنهما عمل واحد.

(٢) كان ذلك صحيحاً حين كتب روزنثال هذا المقال، ولكن باحثاً مصرياً حديثاً هو الدكتور أحمد عبد الحميد غراب قد قام بعد ذلك بنشر هذا الكتاب نسراً علمياً محققاً ، كما قام بالتقديم له، والتعریف بمؤلفه تعريفاً كافياً ، والكتاب من منشورات دار الكاتب العربي سنة ١٢٨٧ هـ / ١٩٦٧ ، كما سبقت الإشارة . (المترجم)

(٣) مثل: «رسائل فلسفية»، لمحمد بن زكريا الرازى (ج ١، ١١٣٩) منشورات الجامعة المصرية - كلية الآداب ، انظر: عبد الرحمن بدوى، موسوعة المستشرقين من ٣٢٧ ، بيروت، دار العلم للملائين. (المترجم)

- التي يمكن أن نستخدم هنا مصطلحًا حديثاً للتعبير عنها هو «الدولة» - يتوقف قيامها على موقف الفرد نفسه؛ ذلك أن أخلاق الحاكم هي التي تقيم الدولة أو تهدمها، فهو باستمساكه المطلق بأسس العدل فيما يفعل ، وركونه إلى حياة حافلة بالعمل ، شأن جميع الأحرار - أي بكونه قادرًا على حمل أمانة المسؤولية - يهين لأفراد رعيته مجال القدرة على الازدهار الفكري والخلقي ، والإفادة من ملكاتهم الكامنة .

تلك هي الفكرة الأساسية التي تتخال سطور العamerى كلها في هذا الفصل .

وأما الوسائلان اللتان يتمكن بهما الحاكم ذو المحامد الرفيعة من التصرف في أمور الدولة فهما : المال، والإخوان؛ ذلك أن قدرًا كافياً من المال ، بالإضافة إلى نفوذ الحاكم في الإخوان الذين يعتمد عليهم يمثلان الطريق إلى سلطة الدولة وقوتها .

على أن القوة في ذاتها ليست شرًا خالصاً أو خيراً خالصاً ، شأنها في ذلك شأن جميع الوسائل المادية والفكرية التي تخضع لإرادة الإنسان، وإنما تتعين قيمتها الأخلاقية ، وأثرها العام بتعين الغاية التي تستخدم من أجلها . فالقوة إذا أسيء استخدامها تؤدي إلى الطغيان (أو الاستبداد ، أي الدكتاتورية بالمصطلح الحديث). وعلى عكس ذلك ، فإن القوة إذا أحسن استعمالها صارت إلى الحكومة الرشيدة التي يُسمّيها المؤلف الإمامة (الخلافة) . ومن سوء استخدام القوة أن يسعى إليها من يطلبها لذاتها ، ذلك أن الاستخدام الصالح للقوة في رأيه هو ذلك الاستخدام الذي يحرص على تحقيق الفضيلة وتحصيل السعادة الأبدية للحاكم من جهة ، والرعاية من جهة أخرى ، على الرغم من أن نص العamerى لا يشير إليها في وضوح تام .

ومثل هذه النظرية السياسية في الدولة التي تقوم على تحقق الحاكم بمكارم الأخلاق بكل إلى الدين ذلك الدور الهام فيما يحتاج إليه من الإرشاد والتوجيه الخلقي.

و قبل أن يعرض العamerى لرسالة الدين الخاصة في هذا الصدد يبدأ بتقرير ثلاث حقائق يراها بدويهية لا يرقى إليها الشك ، أولها : أن هذا العالم لا يستغني عن كل من قوة الدين الروحية ، وقوة الدولة السياسية ، وثانيها : أن وجود هاتين القوتين من لطف الله بالإنسان ، وأما ثالثها : فهو أن قوة الدين هي الأصل. وتحقق رسالة الدين الخاصة التي تتصل بذلك الإرشاد الروحي اللازم خير ما تتحقق في دين واحد، هو الإسلام الذي تتفق تعاليمه تماماً مع فكرة المؤلف عن الدولة الفاضلة . فالإسلام - بخلاف كثير من الأديان الأخرى - يبدي اهتماماً خاصاً بالقوة المادية في المجتمع الإنساني الذي لا يكف عن الحركة. وعلى نقیض ما تذهب إليه اليهودية والمسيحية (اللitan

يستشهد العامري كثيراً بنصوصهما المقدسة في الفصول التالية من كتابه) يعرض الإسلام على أن يشق طريقاً وسطاً بين كل من الفرور (المادي) والزهد (الروحي) كأساس أخلاقي لبناء الشخصية الإنسانية . وأكثر ما يعني الإسلام بتأكيده هو كرامة الفرد وحاجته الدائمة إلى السعي إلى التحقق بمعنى الفضل ، وهو بهذا يتميز عن الزرادشية تميزاً واضحاً^(١)، فالزرادشتيون (أي الفرس قبل الإسلام) ، كانوا يقيسون مكانة الفرد الاجتماعية، بحسب ما ثبتت عليه بصفة نهائية ، وفقاً لمكانة الأسرة التي ينتمي إليها . أما الإسلام فإنه يعترف بحق الفرد في التقدم والترقى بحالته الاجتماعية من مرتبة إلى مرتبة . وفي كل هذا ما يجعل الإسلام الدين الأمثل للدولة الفاضلة .

وهناك بالإضافة إلى ذلك ما يقدمه الإسلام في شخصية محمد . ﷺ . من خصوصية الجمع المتفرد بين القوة الروحية والزمانية كمثل أعلى يقتدي المسلمين بسننه . وتحظى مسألة لجوء النبي إلى استخدام القوة في غزواته ، باهتمام خاص من جانب العامري الذي قد تعزى حساسيته الشديدة في هذه المسألة إلى نقد أعداء الإسلام لحياة مؤسسه الأول .

وفي هذا الصدد يتساءل العامري حول ما يبدو لنا من أعماله . ﷺ . كأنه لون من النشاط الحربي : هل وسم مثل هذا النشاط الدولة التي أقامها الرسول بصفة الاستبداد السياسي؟ هنا يدلل العامري في إسهاب مفصل على أن لجوء النبي إلى القوة

(١) يشير العامري في ص ١٨١ من النسخة المطبوعة لكتاب الإعلام إلى الأفستا والزند واليازند قائلاً: «وللمجوس كتاب يعرف بأبستا ، وقد فسر بكتابين آخرين يعرفان بزند وبازند ، وهي متضمنة ذكر مصالح عيشهم ، إلا أن العادة بتغريب السائل العاذثة معدومة فيهم ، فإن أديانهم محمولة على التقليد الممحض ، وأبواب النظر محظورة عليهم ، وليس لهم أن يتتجاوزوا المنصوص في الاستباطة». غير أن من المحتمل أن العامري لم يتطرق له اطلاع مباشر على هذه الكتب ، كما يقول روزنتال . وفي صفحة ١٨٢ يحاول العامري أن يقيم البرهان على أن الإسلام هو أكثر الأديان سماحة في تقبل الثقافات الجديدة ... ثم وجدنا الألباء من أهل الإسلام قد سعوا مع ذلك (أي بالإضافة إلى العلوم الإسلامية، مثل: التفسير، والحديث، وعلم الكلام، والفقه) بحسن توفيق الله تعالى لنقل الكتب المنسوبة إلى ذوي الشهرة من حكماء الروم ، وحكماء الفرس ، وحكماء الهند ، وحكماء يونان ، واستقصوا تأمل معانيها ، وحلوا مواقع الشبهة منها ، وتولوا شرحها وإذاعتها ، وتأدبوا في أبوابها بكمال تأديب الله تعالى جده بقوله جل اسمه: «فبشر عباد ، الذين يستمعون القول ، فيتبعون أحسنه ، أولئك الذين هدأتم الله ، وأولئك هم ألو الأباب» (١٨ - الزمر) . واستعملوا في معانيها قول الرسول . عليه الصلاة والسلام . : «العلم كثیر فخذوا من كل شئ أحسنه».

وفي هذا السياق يتتناول العامري الإسلام كمفهوم حضاري بحيث يجوز عنده أن ينتمي إليه غير المسلمين من العلماء : «وليس لقائل أن يقول : إن الأكثرين من المترجمين كانوا يتدينون بالنصرانية وبالصباوة- فإنهم ما فعلوا ذلك إلا لما شاهدوا من قوة الإسلام وشرفه، وما كان قصدتهم إلا التقرب إلى الخلفاء الصابطيين لعرى الإسلام وقواعده». «الإعلام»، ص ١٨٣ ، وبهذه الصفة فإن أعمال هؤلاء العلماء عندنا تنتمي إلى الإسلام والثقافة الإسلامية باعتبار حق المواطنة في الدولة الإسلامية (المترجم).

لم يكن في الحقيقة إلا لخير هؤلاء الذين أخذوا بها ، ومن ثم كان ذلك صوابا من وجها
النظر الأخلاقية ، بل هو في حقيقة الأمر يستوجب التقدير والثناء .

وهناك بعد ذلك قضية يطرحها العامری ، على غير توقع في هذه المناسبة، تتمثل في الفكرة الشائعة التي تقول بأن الانتفاء إلى العنصر العربي دليل الفضل الديني. وتحشد ملاحظات العامری في هذا الصدد تفصيلات دقيقة ليس لها مكان على الحقيقة في مثل هذا العرض العام الذي يقرر الأصول الأولية للموضوع. وفي هذه الملاحظات لا يبدو العامری مؤيداً لدعوى العلویین في إمامۃ المسلمين ، وإنما يهدف إلى إعلاء شأن العرب على حساب خيرهم . ولا يجد الباحث حتى الآن ما يمكن أن يوضع المفزی الحقیقی لاهتمام العامری في هذا المقام ببيان فضل العرب على غيرهم، وهذا نفسه ما ينطبق على ملاحظاته الختامية في نهاية الفصل الذي نقدم له هنا حيث يلمع العامری إلى قوله يظنون أنفسهم - لا اختلافات مذهبية - ذوى مكانة تفوق مکانة قوم آخرين من أصا عربی . ومثل هذه الفكرة تبدو خارجة على سياق الكلام في الفصل كله ، وخصوصاً ذا تذكرنا أنها ترد على لسان رجل فارسي المولد^(۱) على الرغم من أنه قد يكون من أصل عربی^(۲) .

هذه الملاحظات العامة ليست إلا محاولة لتبني سطور العامري وأفكاره القيمة حول موضوع الدين والدولة. ويبدو أثر الفلسفة اليونانية ونظرياتها الخاصة واضحا فيما كتبه العامري^(٢). بذلك توحى مناقشته للموضوع إيحاء خفيأ باهتمامه بعلم

(١) في عبارة روزنتال ما يوحى بتعجبه لتجزئي العاشر للعرب على الرغم من أصله الفارسي. والحق أن الإسلام يسمى بين المسلمين ، ويفسح مجالاً للقوميات على اختلافها للتعايش والتعاون كي يفيد بعضها من بعض. ولا يستطيع منصف أن يغضّ من شأن روح المساواة والإخاء التي شاعت بين المسلمين على اختلاف ألوانهم وأسنتهم خلال عصور التاريخ الإسلامي. غير أن نزعمة الشعوبية التي جرى على التمسك بها بعض الفرس لأسباب سياسية ، اقتضت أن يرها عليها بعض العرب دفاعاً عن مكانتهم في الإسلام، ويمكن أن تفهم عبارة العاشر على ضوء هذا السياق الدفعي على الرغم من فارسيته . (المترجم) .

(٢) تسبب بعض المبارات التي تشيد بفضل العرب إلى بعض المشهورين من أنصار الفرس أحياناً، ولكن الحال هنا يختلف عن ذلك.

(٢) فيما يتعلّق بالفكرة السياسي اليوناني في الثقافة الإسلامية انظر بصفة خاصة ما كتبه روزنتال وأشار إليه في مقاله : حرن «مكانة السياسة في فلسفة ابن رشد» في مجلة : «مهد الدراسات الشرقية والإفريقية بلندن» ، ج ١٥ ، ١٩٦٥م ، ص ٢٢٧ ، وما يليها، وانظر أيضاً مجموعة النصوص التي نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتابه : «الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام - القاهرة - ١٩٥٤». وكثيراً ما يتحدث الباحثون عن إسهام الفرس في علوم السياسة عند المسلمين، ولكن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث واسع وجهد دراسي عميق ، حتى يتسلّى لنا فهم هذا الإسهام الفارسي وتقدير مداه. وفيما يتصل بالعامري فإن هناك دراسة في علوم السياسة من القرن العاشر قد تكشف إلى حد كبير عن جوانب جديدة في الموضوع ، وقد تناول أ.ج. أربيري هذه الدراسة بالعرض وكشف عن صفاتها الحقيقة هي براعة تامة في مقاله المنشور بالمجلة الفصلية : Islamic Quarter- (ya، الجزء الثاني سنة ١٩٥٥ ، في الصفحتين ٩ - ٢٢).

السياسة الفارسي (الذى قد لا يكون على كل حال سوى معبر لنقل النظرية السياسية اليونانية لل المسلمين من حيث جانبها النظري الخالص على أقل تقدير). ودولة العامري التي تقوم على هذا الأساس العلماني تؤيدها تعاليم الإسلام - كما يفهمها هو نفسه - خير تأييد ، وهي التعاليم التي تعلي من شأن الفرد ، وتكشف عن فهم أكثر عمقاً لواقع الحياة السياسية من تعاليم أي دين آخر .

ويبدو أن ذلك المركب الثقافي الذي للأفكار السياسية المختلفة الذي نجده في كتاب «الإعلام» هو من إضافة العامري الشخصية في الموضوع. وإذا تيسر لنا أن نتبع كثيراً مما يقوله العامري هنا وهناك في بعض المصادر الأخرى فإننا لا نستطيع في بعض الأحيان أن نعثر فيها على نظير لبعض ما يردده في كتابه. على أن إماماً أوسع بتفكير معاصريه سوف يكشف عن موافقة كثير منهم له في موقفه من قضية العلاقة بين السلطة الروحية وسلطة الدولة في الإسلام. ومهما يكن من أمر فإننا لا نملك - في حدود ما وصلت إليه معرفتنا بالعصر - إلا أن نعد بحث العامري في الموضوع عميقاً وأصيلاً ، فهو - على الرغم مما قد يبدو فيه من بعض التفاتات أحياناً - بحث على قدر كبير من الجودة . ومع ذلك فهو يمثل إحدى الحالات النادرة التي يبدو فيها الإيجاز الشديد في العرض، كأنه العيب الوحيد في الموضوع ، بل إن هذا المفكر الذي عاش في القرن العاشر قد يجد قبولاً لدى المهتمين بالعلوم السياسية في العصر الحديث، بتأكيده على تداخل العلاقة بين الدين والدولة وتخارجها في الوقت نفسه ، وبوقوفه ثابتاً على أرض الواقع من غير تضحيه بما يليق بكل تأمل فلسفياً من سمو ورفة .

النص^(١)

«القول في فضيلة الإسلام بحسب الإضافة إلى الملك»

من رضي لنفسه أن يكون في بعض شيمه حرّاً ، وفي بعضها عبداً فليس هو بذى نفس أبية.

ومن حاد عن الأفعال الجيدة لفروط الشفل تعجلًا إلى الراحة ، فليس هو بذى همة عليه.

ورغبة الملوك في الأدب تحيي الأدب ، وعند استقامة طرائقهم يقوى الذب ، وعند اجتبائهم أهل الفضل تظهر الفضيلة . ولن يفرح العاقل بالنعمة التي لا يستحقها ، والمنزلة التي ينالها باسم غيره ، والفلج (النصر والغلبة) الذي يكون من جور الحكم ، والظفر الذي يتყق مع ارتكاب الخطأ .

ولن يبلغ ألف رجل من إصلاح رجل واحد بحسن القول دون حسن العمل ما يبلغ رجل واحد في إصلاح ألف رجل في تصديق القول بالفعل .

وكما أن الأعمى لا يمكنه أن يهدى ، والفقير لا يمكنه أن يغني^(٢) كذلك أيضًا لا يستصلاح أحد غيره إلا بعد إصلاح منه لنفسه .

وإذ تقرر هذا فمن الواجب أن نصرف السعى إلى ما هو غرضنا من القول ، فنقول: إن أعم المعانى الضرورية التي (تم بها الرياسة) شيطان :

أحدهما : النبوة الصادقة .

والآخر : الملك الحقيقي .

(١) أورد المؤلف هنا ترجمة للنص نقلًا عن المخطوطة التي أشار إليها (راغب ١٤٦٢) ، وقد رجمت هنا إلى الأصل نقلًا عن الكتاب الذي حققه الدكتور أحمد عبد الحميد غراب، الفصل السابع من الكتاب ، ص ١٥١ ، مع إثبات تعليقات المؤلف.

(٢) قارن هذا بما ينسب إلى أسطو في كتاب : «مختار الحكم» للمبشر من أنه قال : «اعلم أنك غير مستصلاح رعيتك وأنت فاسد ، ولا مرشد لهم وأنت غاو ، ولا هاديهم وأنت ضلال ، فكيف يقدر الأعمى أن يهدى ، والفقير أن يغني ، والذليل أن يعن ، والضعيف أن يقوى؟ واعلم أنه ما استصلاح المستصلاح غيره إلا بصلاح نفسه ، ولا أفسد المفسد سواء إلا بفساد نفسه ، فإنك لا تقدر على تطهير غيرك وقد دنست نفسك ، وإن أردت دفع العيوب من غيرك ، فظهور منها قلبك ، فإنك لا تقدر على تطهير غيرك وقد دنست نفسك ، كبعد المتنطى من إبراء غيره من ذاء به مثله» إلخ.

ولا رياسة في العلم والحكمة فوق رياضة النبوة ، ولا رياسة في الاقتدار والهيبة فوق رياسة الملك . ولن يتفق للإنسان ، ولا واحد منها إلا بموهبة سماوية . وقد قال الله تعالى : «أَمْ يَخْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ أَتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا» (٥٤ - النساء) وحكي عن موسى في مخاطبته قومه : «اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيْكُمْ أَنْبِيَاءً وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا» . (٢٠ - المائدة) .

فإذا كان هذا غير مشكوك فيه ، فمن الواجب أن نعلم يقيناً أنه ليس أحد أحوج إلى تشريف جوهر مكارم الأخلاق من طبقات الملوك ، فإنهم على الحقيقة أسوة لمن دونهم ، وكالمرأة لغيرهم . ومتى لم تكن المرأة أصفى من وجه الناظر إليها لم ترد شارته على التمام . وأيما ملك لم يبالغ في قهر الدنيا من أخلاقه لم يستمتع بحسن الشاء عليه ، ولم يمكنه دفع العيوب عن رعيته .

وإذ عرف هذا ثم تحققتنا أيضاً أن محل الدين من الملك محل الأسى من البنيان ، ومحل الملك من الدين محل المتعهد للأركان^(١) - فمن الواجب أن نعلم أنه لن يحكم لدين من الأديان بتحصيل الكمال إلا إذا وجد ضاماً في نفسه مكارم الأخلاق ، ليتصرف به المتدين بين عائدتي الحمد والأجر .

ولن يشك أن حيازة المحامد الرفيعة لن تتأتى للإنسان إلا بالمعاون الخارجية : أعني المال والإخوان . أما المال فلما تعلق به من إظهار الجرأة ومواساة الأقارب ، والأفضال على الأصحاب ، والتقدّم للجيران . وأما الإخوان فلما تعلق بهم من الاقتدار على الأعداء ، والدفع عن العريم ، والأنفة عن الذلة^(٢) والمساعدة بالجاه .

ومعلوم أن الديانات المحرمة على أهلها اقتداء المال ، والباعثة على اعتزال الناس معدمة لأهلها هذا الصنف من المحامد . ثم لا يشك أيضاً أن السياسة في نفسها مفتة إلى صنفين ، وأغراضها متنوعة إلى نوعين ، ولو ازماها منقحة قسمين : أما أحد

(١) قارن هذا باللحظة التي يكثر المؤلفون المسلمين من اقتباسها والتي يظن أنها من أصل ساساني وهي : «أن الدين والملك أخوان توأمان ، فالدين أب والملك حارس» . وهذه العبارة نفسها يقتبسها ابن مسكويه الذي عاصر العامري في كتابه : «تهذيب الأخلاق» ، ص ٤٦ ، (طبعة القاهرة - ١٢٢٢). وانظر أيضاً أسامة بن منقذ في كتابه : «باب الأدب» ، ص ١٨ (طبعة القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٢٥م) راجع أيضاً ج. فون جرونيباوم في بحثه :

Islam, Essays in the Nature and Growth of a Cultural Tradition P. 174
خصائص تراث حضاري وتطوره ، ص ١٧٤ وذلك بمجلة : The American Anthropologist , Vol (vii, no. 2,

-part 2, Memoir no. 81, 1955)

(٢) في أصل النص : «الزلة» وهو تصحيف . (المترجم)

صنفي السياسة فالإمامية ، وغرضها تحصيل الفضيلة ، ولازماها نيل السعادة الأبدية . والصنف الآخر من السياسة التقب^(١) ، وغرضها استعباد الخليقة ، ولازماها الشقاء والخدمة .

وقد علمنا أن كل قنية أمكن أن يستعملها الإنسان^(٢) استعملاً حسناً ، وأن يستعملها استعملاً رديئاً - فإنها لا محالة تصلح بصلاح الغرض، وتقصد بفساده. ومثاله: أن الفقهاء لما جعلوا غرضهم من صناعتهم الشريفة العائدة بمصالح الدارين الترؤس على العامة ، والحظوة عند السلطنة ، والسلطان على أملاك الضعفاء ، واستعمال الرخيص في إبطال الحقوق - انقلب الصناعة عن استحقاق الحمد إلى استجلاب المذمة، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصْلِحِينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ * وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ (سورة الماعون ٤-٧).

فمن الواجب إذاً أن نعلم يقيناً أن صناعة الملك والسياسة مهما استعملت استعملاً حسناً ، فإن المعتنق لها ، والمستقل بأعبائها يصير لا محالة مجتبى لشرف الإمامية ، ويصير خليفة الله - تعالى جده - في استصلاح الخليقة . ومهما استعملت استعملاً رديئاً فإن صاحبها والمفتخر بعيازتها يبتلى من الضرورة بصفة المتفليسين ، ويعذ بقاوه فضيحة لزمانه . وقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام : «الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله فهو هجرته إلى الله وإلى رسوله ، ومن كانت هجرته إلى مال يصيبه أو امرأة يتزوجها فهو هجرته إلى ما هاجر إليه». (متفق عليه).

وإذ تقرر هذا فمن الواجب علينا أن نجيز الفكرة فيما خص الله تعالى به محمداً - عليه الصلاة والسلام - من سعة الذكر بما جمع له من النبوة والملك وصيرهما من كمال القوة بحيث طبقاً واسطة العالم ، واستخلصاً لباب العمran ، وحاذا أسرة الممالك، فاجتمع لملوك دعوته محسن الرسوم الشريفة المأخوذة من أحكام الدين الحق ومحاسن المثل السلطانية المأخوذة من أشوش ملوك الأرض: فهو بالإمامية أشبه أم بالتلغلب؟ وخصوصاً إذا وجدناه مستعملاً للسيف في موضعه ، كاستعماله الإرشاد في وقته ، فنقول : لسنا نشك أن الواقع العربي بين أصناف الخليقة لن تقع إلا على

(١) يترجم روزنثال هذه الكلمة : tyranny ، ويعلق على ذلك بقوله إن الترجمات العربية عن اليونانية كانت تعبر عن الكلمة اليونانية : Tyranos بكلمة «غلب» (المترجم)

(٢) في ترجمة العبارة ما يوحى بأن روزنثال قد فهم أن جملة : «ممكن أن يستعملها الإنسان» تقع خبراً ، والصحيح أنها صفة ، والتقديران يختلمان في توجيه المعنى عند التأمل. (المترجم)

جهات ثلاثة وهي: الجهاد والفتنة والتصلعك. فأما الجهاد : فهو الذي يتولاه عمار البلاد ، وساسته العباد ، من الدفاع عن الدين ، والصيانة للمراتب . وأما الفتنة ، فهو ما يقع بين طبقات الأمم من الهيج والقتال ، لتعصب بلدي ، أو تعصب نسيبي^(١). وأما التصلعك : فهو ما يقصد به انتهاي المال ، واستلاب الأموال. فالنوع الأول نتيجة القوة التمييزية، وهو محمود عند ذوى الألباب. وأما النوعان الآخران فأخذهما نتيجة القوة الفضبية ، والأخر نتيجة القوة الشهوية ، وكلاهما مذموم عند ذوى الألباب.

ونحن متى تتبعنا حال محمد - صلى الله عليه وسلم - فى حروبه ووقائعه وجدراته جاعلاً لقساوئه غرضه من الثبات القوى فى مصاف القتال كلمة يبذلها خصميه قريبة من الإقرار بوحدانية من له الخلق والأمر، والتصديق بما أرسل إليه من عنده - جل جلاله - ، حتى إذا وجدها منه أغمد عنه سيفه ، وأوجب على نفسه حمايته. ومتى ألفاه مصراً على منابذة الحق صرف ما حواه ذلك الخليع من مال الله تعالى في أبواب البر ، ومكافأة الأجر ، ومساعدة من جرد العبودية لخالق البرية ، من غير أن يرتاح للتلذذ به أو يتنهج بالتمتع من زهراته ، فخرج من الدنيا بعد استخلاص ممالك جزيرته لأهل دعوته، على تلك السوية، والوتيرة الصادقة ، صابراً على بؤسه وضيق حاله ، صارفاً همه إلى عبادة خالقه ، لا يجتمع إلى شيء من زخارف الدنيا ، ولا يفتر بأطايها.

وإذ كان هذا دأبه، وعليه دينه في عامة أنحائه وصنوف وقائمه لم يشك أنه - ﷺ - كان متمسكاً في سيره بصورة عبد قد أخلص الولاية لمولاه ، وعلم أن عباده كلهم قد انتهكوا حرمته، وخلعوا طاعته، واستعنوا بأموالهم على أبواب عصيانه، فحملته سجية الوفاء لمولاه ، وخلق الحفاظ لأيديه على نهيم وزجرهم، فبالغ فيه القول اللطيف أزمنة طويلة، حتى إذا أيس من ارعوانهم، وأيقن أن الوعظ لاينفع فيهم ذهب في علاجهم مذهب الطبيب المتهدب الذي خاف إتيان الداء العضال على نفس العليل، وعلم أن السبيل إلى استبقاءه غير موجود إلا بقطع عضو من أعضائه، فأوقع في مفارقه بعدد من القتلى تدرجًا إلى استقاد الجمورو من الهلاك والردى، وذلك ليتحققه بأن المحمولين على شرف الدين في مبدأ أمرهم كرهًا متى وقفوا على فضائل دعوة الحق أخيراً فيائهم - بعد الاستيضاء برونقها - سيعتدون له بجسم المنة وجزيل النعمـة، ويقبلون على خدمة مولاهـم، ليتلافوا به فارطهم (مامضـى منهم وقصروا فيه) فتصير أحوالهم فيه شبيهة بحال المأخوذ في صفره بالتأديب - وهو يرفض مؤدبـه - حتى إذا عقل وانتبهـ أـيقـنـ موقعـ النـعـمـةـ العـظـيمـةـ ، فالـتـزمـ شـكـرهـ ، واعـتـقـدـ إـحـمـادـهـ .

(١) المرادف الحديث لكلمة بلدي ونسبي هو : قومي وعنصري . ويستخدم العامری كلـمة «جـيلـ» للدلالة على «الجـنسـ» بصفة خاصة . (المترجم)

وإذا كانت الشريعة الإسلامية مؤسسة منه - *كذلك* - على هذه السنة الحميدة، فقد علم أن من خلفه في اعتقاد المهم من أمر السياسة والملك، متى حسن غرضه منه، واقتدى في جميع ما يتعاطاه بسننته، فهو لا محالة يصير إمام أهل زمانه، ومفخرًا لكل أعقابه، بل يصير رحمة للعالم ، وجنة للبشر، وأسوة حسنة، وقدوة حميدة .

وإذ كان الوضع الحقيقي^(١) للملك الإسلامي بهذا المحل والجلالة - فمن الواجب أن نعلم أن الآفة متى لحقته في زمان من الأزمنة فإن الملة الحقيقة لن تصير معيبة به، والخلفاء الراشدين لن يصيروا معييرين به، كما ليس يغير أنوشروان بسيرة يزدجرد الأثيم^(٢).

ثم من الواجب أن نعلم أيضًا أن الناس لما لم يكن لهم بد من الوزعة ، وكان ما يزع السلطان أكثر مما يزع القرآن^(٣) ، فإنما متى تتبعنا أحوال ملوك الأديان الستة^(٤) حكم العقل الصريح به لا يجوز أن يوجد منها شيء بالغاً مبلغ الإسلام في وفور القسط من

(١) يعلق روزنتال هنا بقوله : «يعنى بالحقيقة ما سمع إليه الإسلام ليكون وضعاً واقعياً ، وأما نحن فنقول : بحسب النظرية الأصلية»، يريد روزنتال بذلك أن ينفي عن عبارة المؤلف ما يمكن أن تؤدي به من دلاله واقعية على بعض فترات تاريخ السياسي بصفة عامة. على أن الفرق بين «ال حقيقي» و «الواقعي» معروف ، واستخدام العامري لكلمة حقيقة هنا استخدام دقيق لا يتحمل اللبس الذي شغل روزنتال حين كان يترجم النص واضطرب إلى هذا التعلل . (المترجم).

(٢) في لام العامري تعریض ببعض حكام المسلمين بعد عصر الخلفاء الراشدين ، ولعله يقصد تشبيه معاوية وبعض الشقاء الأمويين من بعده بيزدجرد في طغيانه وظلمه ، فهو يقول عن معاوية في مكان آخر من كتابه : «لاندرى أى الجليلين معاوية : أرجل زين له سوء عمله فرأه حسنا ، أم رجل أليس من الآخرة فأراد أن يتمتع بالدنيا ، (الإعلام ، من ٦) ١٠٦). (المترجم).

(٣) يقرر المؤلف هنا أن هذه العبارة تتسب إلى عثمان . *كذلك* . في مؤلف من مؤلفات القرن التاسع الهجري هو : «كتاب الكتاب» لمعبد الله البغدادي الذي حققه سوردل في مجلة الدراسات الشرقية العدد ١٤ ، ص ١٤٢ (دمشق ١٩٢٤). وهو يذكر أن النص قد عرف في بعض المصادر التاريخية بعد ذلك كحديث يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويشير إلى لسان العرب ، مادة وزع : «من يزع السلطان أكثر من يزع القرآن».

(٤) يشير روزنتال هنا إلى أنه لم يفهم تماماً المقصود بالأديان الستة التي تحدث عنها العامري في هذا الموضوع وفي مناسبات أخرى من كتابه ، وخصوصاً فيما يتعلق بالدين السادس ، بعد كل من : الإسلام والمسيحية ، والنصرانية ، الزرادشتية ، والشرك. وفي ظنه أن الدين السادس قد يكون المانوية أو الهندوكية. وقد ثنا روزنتال أن العامري قد عين هذه الأديان الستة تعيناً واضحاً حين قال في صفحة ١٢٢ من كتاب «الإعلام»: «وقد كان سبق القول هنا بأن مدار الدارين يكون متعلقاً بالاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاجر ، فغير بعيد أن يعلم العاقل بأدئن الروية أنه ليس ولا واحد من الأديان الستة التي لها خطط ومماليك ، وهي المذكورة بقوله تعالى : «إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والصابئين ، والنصارى ، والمجوس ، والذين أشركوا ، إن الله يفصل بينهم يوم القيمة» (١٧ - العج) إلا وله اعتقاد بشئ يجري سعيه إليه ومنهج في العبودية يتعرى بالتزامه إقامة الطاعة . وتحديد عدد الأديان بستة يثير في ذهن روزنتال ما سبق أن أشار إليه «أوجرابر» O.Grabar Ars Orientalis ، الجزء الأول ، ١٩٥٤ ، ص ١٨٥ - ١٨٧ . وقصير عمره هو القصر الذي شيده الوليد بن عبد الملك بين عامي ٧٠٥ و ٧١٥ ميلادية بالقرب من عمان . وهو يشتمل على عدة غرف، وقد زينت جدرانه وسقفه بالصور الأدبية والعيوانية والزخارف والرموز المختلفة بأيدي فنانين أغلبهم من السوريين.

شروط إِيَالَة^(١) وجزالة الحظ منها :

فإن دين اليهود مؤسس على الانتصار (المادي) الممحض، ودين النصارى مؤسس على التذلل (الروحي) الممحض. وفضائل الناس لن تتم إلا بامتزاج أحوال الدين والدنيا، واشتباك أسباب الآخرة بالأولى. ودين الإسلام هو المنتظم لها كلها، والوافي بعامة أبوابها. وذلك ظاهر لمن تأمل مواقعها من كتاب الله، فإنه ما من مكرمة إلا وقد جرد ذكرها، وتحرز في غير موضع من الآيات. ولعمري إن للمجوس كتاباً يعرف به أبستاً، وهو يأمر بمكارم الأخلاق، ويوصي بها، وقد أتى بمجامعها عبد الله بن المقفع في كتابه المعروف بالأدب الكبير، وعلى بن عبيدة في كتابه الملقب «بالمصون»^(٢)، إلا أنه - مع تقدمه في ذلك - غير لائق شيء منه بالقرآن. وكيف يظن به ذلك، وقد علم أن الشرف الإنساني عند ملوك العجم كان معلقاً بالأنساب، وكانوا يحرمون على رعاياهم الترقى من مرتبة إلى مرتبة، وفي ذلك ما يعوق التراكيب السوية عن كثير من الشيم الرضية، ويقعد الأنفس الأبية عن حيازة الدرجات العلية^(٣). فلو أن دين المجوس كان مؤكداً للأمر باقتاء مكارم الأخلاق حسب تأكيد الإسلام، لما تجاسرت ملوكها - مع شففهم بحمایته - على مخالفة وصيته، ولوجد الشرف الإنساني عندهم معلقاً بالنفس الناطقة، دون النسب الطبيعي .

وإذ كان هذا الدين من بركة تعميمه للأدنين والأقصين بالدرجة التي ذكرناها، ثم كانت قاعدته كرامة من الله تعالى جده محمد - ﷺ - وبالحرى أن نعلم أن من كانت وصلته له أكد ، وصعبته له أكثر كان قسطه من الافتخار به أوفر وأغزر. وأعني بهذا أن لهاشم فيه ما ليس لكانة، ولكننا فيه ما ليس لمضر، ولمضر فيه ما ليس لربيعة، وللعرب فيه ما ليس للعجم ، على اعتبار الأقرب فالأقرب نسباً، والأوكد فالأوكد سبباً، إلا ما قطعه الدين ، فإن الذي يقطعه هو فلا واصل له^(٤) ، والذى وصله هو فلا قاطع له ، وبقوته يدخل على الأرحام المتماسة فيقطع التوارث عنها .

وإذ قد أتينا على ما وعدنا به من القول في فضيلة الإسلام بحسب الإضافة إلى الملك فمن الواجب أن نصرف السمع إلى تبيان فضيلته بحسب الإضافة إلى طبقات الرعايا .

(١) الإِيَالَة : السياسة ، وفي لسان العرب : آل عليهم أولاً وإِيَالَا وإِيَالَة : ولن وساس ، مادة أول .

(٢) هو علي بن عبيدة الريحااني . وقد عاش في عهد المأمون ، انظر مثلاً «الفهرست» ص ١١٩ (طبعة فلوجل) ، ص ١٧٢ . (طبعة القاهرة سنة ١٢٤٨هـ) . وانظر أيضاً الخطيب البغدادي : «تاريخ بغداد» ، ج ١٢ ص ١٨ (القاهرة ١٩٣١/١٢٤٩هـ) . و«ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب» (معجم الأدباء) ج ٥ لياقوت من ٢٦٨ فما يليها (طبعة مارجلivot) ج ١٤ ، ص ٥١ فما يليها . (طبعة القاهرة سنة ١٢٥٥ - ١٢٥٧هـ) . وقد مات الريحااني سنة ٢١٩ هـ (١٩٢٤م)

(٣) قارن هذا بما ينسب إلى أفلاطون في «مختار الحكم» للمبشر : «أخرجت كثيراً من الملوك الفيرة على المراتب إلى أن حبسوا المنازل على أهلها ، ومنعوا كل إنسان من الخروج عن طبقته . وهذا خطأ منهم يعود ضرره في ذلك الموضع من العالم بعد مدة وذلك أن القوم إذا تناولوا في مرتبة أو صناعة أسرروا فيها إلى أن تتلاشى فضائلهم . ويشبهون بأرض ألح عليها صاحبها بزرع شيء واحد من أنواع النبات ، فإنه إذا تمادي بها فسد ذلك النوع فيها ، وإنما تقوى الصناعات والرئاسات في استدارة الأحوال ، وتنتقل المنازل» .

(٤) القطع والوصل هنا مما يتصل بالتعبير عن علاقات النسب .